الأمر الذي يفقدها كثيراً من منافعها مهما بلغت جودتها

«الشال»: لا نعاني قصوراً في القوانين الاقتصادية بل خللاً في التطبيق

■ إجراءات تسجيل الملكية للعقارات في الكويت تستغرق 88 يوماً

■ قانون الشركات الجديد متطور كثيراً إذا ما قورن بالقديم

افاد تقرير الشال ان قانون الشركات الجديد قانون متطور، كثيراً، إذا ما قورن بالقديم. ففصل الملكية عن الإدارة وتاسيس شركات عامة، بقرار وزاري، والسماح بتاسيس الشركات، غير الهادفة للربحية، وتقنين الأسهم الممتازة، كلها وغيرها الكثير، مزايا متقدمة، ولكن شرط الضرورة التي لا تحتمل الانتظار بضعة اسابيع لا ينطبق عليه.

وتبقى مشكلة الكويت، ليست، دائما، في نقص القوانين، ولا حداثة او جودة الموجود، وإنما في إجراءات التطبيق وإجراءات التقاضي، مثل عدم احترام القانون او عدم احترام عنصر الوقت، عند تطبيقه، ما يلغي كثيراً من منافع القانون مهما بلغت جودته.

وفي دراسة للبنك الدولي، استعرضها في شهر نوفمبر الفائت، كانت حول مستويات مواجهة العسر المالي ونظم الإقراض والافتراض، تشرح في احد اجزائها امثلة تشمل بطء نفاذ الإجراءات وبطء كلفة التقاضي في المحاكم الكويتية، وارتفاعها. فتذكر، مثلا، ان إجراءات تسجيل الملكية للعقارات في الكويت تستغرق 88 يوما، بينما راوحت في دول مجلس التعاون الخمس، الأخرى، بين يوم واحد في السعودية، وأعلاها 37 يوماً في قطر.

وعند الادعاء بحق، يحتاج المضي بالمطالبة إلى نحو 50 إجراءا إداريا في المحاكم وإلى 566 يوم تقاض، وتكلفة بقيمة 18.8 في المئة من قيمة الادعاء او الدين حتى يتحصل. وحتى لادعاء مقابل رهن مضمون، يحتاج إلى 4.2 سنوات، وما تتم استعادته يعادل 37.9 في المئة من قيمة الدين، بينما يحتاج إلى 3 سنوات، في قطر، للحصول على 53 في المئة من قيمة الدين، ويحتاج إلى 2.5 سنة وتحصيل 64.2 في المئة من القيمة في البحرين.

ويضيف ضعفاً إلى حرمة القوانين، وحتى الجيد منها، الانتقائية في التطبيق، واستشراء الفساد، فقوة القانون في حياده وعدالته، والجميع أمام القانون سواء، وأي انحراف من قبل سلطات تطبيقه لابد أن يعاقب عليه القانون، وذلك لا يحدث. وأمام التراخي في تطبيق القانون، انتشرت ظاهرة الفساد، فبات احد لا يستطيع إنجاز معاملة من دون واسطة او رشوة، واصبحت القوانين المتشددة فرصة للمرتشين، لان ثمن خرقها اعلى.

ونود التاكيد ان قانون الشركات الجديد قانون جيد، ولكن صدوره ليس نهاية المطاف وإنما بداية الطريق، فالقوانين، كما الأحياء المائية، تموت إن حرمت من بيئتها المناسبة، وما يحتاج إلى إصلاح موازٍ هو البيئة العادلة والصلبة في تطبيق القوانين. فلا معنى كبير لكون الكيان القانوني لأي شركة على الورق سليما، بينما تمارس البيروقراطية، كلها، المعطلة لاستصدار ترخيص لها، شاملاً رشا للبلدية والكهرباء، مثلاً، للحصول على ما هو حق بحكم القانون.

خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي

«البنك الأهلي»... ارتفاع في مستوى الربحية

حلل تقرير الشال نتائج اعمال البنك الأهلي المتحد لفترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، والمنتهية في 30 سبتمبر 2012، والتي تشير إلى ان صافي أرباح البنك، بعد خصم ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة، قد بلغ ما قيمته 28.7 مليون دينار كويتي، مرتفعا بما مقداره 6.7 ملايين دينار كويتي، ومسجلا ارتفاعا نسبته 30.5 في المئة، مقارنة بنحو 21.9 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2011، وارتفع مستوى هامش صافي الربح إلى ما نسبته 33.8 في المئة من نحو 26.5 في المئة للفترة نفسها من العام السابق.

وتعود اسباب ارتفاع مستوى ربحية البنك إلى انخفاض في قيمة المصروفات التشغيلية، بنحو 6.9 ملايين دينار كويتي، أي نحو 14.2 في المئة، وصولا إلى 42.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 49.3 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2011، وجاء معظم هذا التراجع من بند توزيعات المودعين بنحو 5.6 ملايين دينار كويتي، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 20.8 في المئة، عندما بلغت التوزيعات للمودعين نحو 21.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 26.7 مليون دينار كويتي في الفترة نفسها من العام 2011. وارتفع إجمالي إيرادات التشغيل بنحو 1.9 مليون دينار كويتي أي نحو 2.4 في المئة، وجاء هذا الارتفاع من بند إيرادات تمويل، والذي ارتفع بنسبة 2.1 في المئة أي نحو 1.5 مليون دينار كويتي، لتصل جملته إلى 74 مليون دينار كويتي، بعد أن كانت عند 72.5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2011. وارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 15.4 في المئة، وصولاً إلى 52.9 مليون دينار كويتي بعد أن بلغ نحو 45.8 مليون دينار كويتي في الفترة نفسها من العام السابق، وذلك نتيجة انخفاض توزيعات المودعين بنحو 20.8 في المئة، كما أسلفنا سابقا، مع ارتفاع لإيرادات التمويل بنحو 2.1 في المئة، كما أسلفنا سابقا، وبلغ صافي هامش الفائدة «الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» ما نسبته 4 في المئة، مقارنة بنحو 4.2 في المئة للفترة نفسها من العام الفائت 2011.

البنك الأهلي المتحد

وتشير البيانات المالية للبنك، إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل تراجعا، بلغ قدره 53.5 مليون دينار كويتي ونسبته 2 في المئة، لتصل إلى 2574.4 مليون دينار كويتي، مقابل 2627.8 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2011، في حين ارتفع إجمالي الموجودات بنحو 109.7 ملايين دينار كويتي، أو ما نسبته 4.5 في المئة، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2011، حين بلغ 2464.7 مليون دينار كويتي. وتراجع النقد وارصدة لدى البنوك بنسبة 35.4 في المئة، أو ما يعادل 149.9 مليون دينار كويتي، ليصل الإجمالي إلى نحو 273.3 مليون دينار كويتي «10.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 423.3 مليون دينار كويتي «16.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2011. كما تراجع، أيضا، عند المقارنة بمستواه للفترة نفسها من عام 2011، بنحو 101.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 27.1 في المئة، حين بلغ آنذاك نحو 374.8 مليون دينار كويتي «15.2 في المئة من إجمالي الموجودات».

وتراجعت الودائع لدى بنك الكويت المركزي، بنسبة 5.4 في المئة، أو ما يعادل 20 مليون دينار كويتي، ليصل الإجمالي إلى نحو 351.5 مليون دينار كويتي «13.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 371.6 مليون دينار كويتي «14.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2011، وعند المقارنة بمستواها، للفترة نفسها من عام 2011، نجدها ارتفعت بنحو 45.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 14.9 في المئة، حين بلغت آنذاك نحو 306.1 ملايين دينار كويتي «12.4 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفع بند مديني تمويل، بنحو 108.3 ملايين دينار كويتي عندما بلغ مستواه نحو 1726 مليون دينار كويتي «67 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 1617.7 مليون دينار كويتي «61.6 في المئة من إجمالي الموجودات» في نهاية ديسمبر 2011، وارتفع بنحو 154.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نهاية سبتمبر 2011، حين بلغ نحو 1571.6 مليون دينار كويتي «63.8 في المئة من إجمالي الموجودات».

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى ان مؤشرات الربحية للبنك، كلها، قد سجلت ارتفاعا، إذ ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق للمساهمين «ROE» «الخاص بمساهمي البنك» من 9.3 في المئة، في نهاية سبتمبر 2011، إلى نحو 10.8 في المئة، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» «الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة» ارتفاعا، بلغ، أيضا، نحو 1.1 في المئة، قياسا بنحو 0.9 في المئة في نهاية سبتمبر من عام 2011. وحقق العائد على رأسمال البنك «ROC» «الخاص بمساهمي البنك» ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 25.1 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، والبالغ 22 في المئة. وارتفعت ربحية السهم «EPS» «الخاص بمساهمي البنك» إلى 27.2 فلسا مقابل 22.7 فلسا، للفترة نفسها من عام 2011، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم «P/E» نحو 24.8 مرة مقارنة مع 31.1 مرة، في الفترة نفسها من العام السابق، بينما بلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية «P/B» نحو 3.7 مرة مقارنة مع 3.9 مرة، في الفترة نفسها، من عام 2011.

للمرة الأولى في تاريخ الفكر الاقتصادي

الأزمات العاتية تحتاج أحياناً إلى مخارج غير تقليدية

الأزمات غير التقليدية تحتاج إلى مخارج وحلول غير تقليدية

■ أزمة النمو الاقتصادي الهش تؤدي إلى أزمات مالية معاكسة

أوضح تقرير الشال ان زمن الأزمات الكبرى يتطلب بعض الخروج على «طرق المواجهة التقليدية لها، ولعلها المرة الأولى، في تاريخ الفكر الاقتصادي، التي يتم فيها ربط السياسة النقدية ليس بالنمو او التضخم، وإنما بأحد مؤشرات النمو، أو رقم البطالة. ففي مؤتمر صحافي لرئيس بنك الاحتياط الفيدرالي «بن برنانكي»، ذكر ان السياسة النقدية ستبقى توسعية، بسعر فائدة قريب من الصفر، حتى ينخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما دون الـ6.5 في المئة، وكان في نهاية شهر نوفمبر 2012 بحدود 7.7 في المئة. وتزامن الإعلان، الذي جعل من الممكن لأي إنسان التنبؤ بقرار تغيير سعر الفائدة لوجود وسيلة قياس معلنة، وزيادة جرعات التيسير النقدي بنحو 45 مليار دولار أمريكي، شهريا، لتصبح 85 مليار دولار أمريكي.

ويبدو ان بنك الاحتياط الفيدرالي -المركزي الأمريكي- بات قلقا من وضع الهاوية المالية الأمريكية، والتي تتطلب مواجهتها سياسة مالية انكماشية، صلبها هو خفض النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة بزيادة الضرائب. وفي زمن النمو الاقتصادي الهش، قد تؤدي السياسة المالية الانكماشية إلى عكس المطلوب منها، أي الدفع باتجاه الركود -النمو السالب- بتبعاته على خفض مستوى الإيرادات، أيضا، والركود هو عدو رئيس للبنوك المركزية، وما يسعى إليه الفيدرالي الأمريكي، هو احتواء الآثار المحتملة للسياسة المالية الانكماشية بتبني سياسة نقدية شفافة، من جانب، وشديدة التوسع، من جانب آخر. وفي الوقت نفسه، اعطى هذا الإعلان دورا اكبر، كثيرا، للبنك المركزي في مواجهة الأزمة، وذلك مؤشر غير مباشر على ضعف ثقته في مواجهة حكيمة، تأتي من السياسيين. ولكي يتضح مدى شفافية تلك السياسة، يتوقع الفيدرالي الأمريكي ان يهبط مستوى البطالة في الربع الأخير من عام 2013 إلى ما بين 7.4-7.7 في المئة، ذلك يعني انه يتوقع استقرار سعر الفائدة، ثابتا وقريبا من الصفر، إلى ما بعد نهاية عام 2013. ويتوقع لمعدلات التضخم للسنة الحالية حدود الـ1.6 في المئة، ترتفع إلى 1.9 في المئة في عام 2013، وذلك يعني ان سعر الفائدة الحقيقي سالب، وسوف يزداد انخفاضا في عام 2013 وما بعد، اي إمعانا في توسع السياسة النقدية، وسوف يظل كذلك ما دامت معدلات التضخم لم تتجاوز حاجز الـ2.5 في المئة.

ان الأزمات، غير التقليدية، تحتاج، احيانا، إلى مخارج وحلول غير تقليدية، وتخلي الفيدرالي الأمريكي عن اكثر ادوات السياسة النقدية اهمية -سعر الفائدة- بربطها بهدف معلن يمكن للجميع ان يتابعوه، هو سياسة غير تقليدية.

وينوي محافظ بنك إنجلترا المركزي الجديد، «مارك كارني»، الذي يتولى منصبه في الصيف القادم، اتباع نهج «برنانكي» غير التقليدي، وربط سعر الفائدة بمعدل البطالة. ولكنها سياسة محسوبة، قصمعموها من مدرسة تشيعت باديبات كساد عام 1929، ومعظمهم على اتصال لصيق بنظرائهم المؤثرين حول عالمنا الحاضر، وضمن هذه السياسات وزن استباقي اكبر يتعامل مع واقع القرارات السياسية، والتي قد لا تكون حصيفة، حماية للمستقبل. وتتعرض دولنا إلى أزمة عالم، وأزمة إقليم، وأزمات محلية، وصناعة الدول تتطلب رؤى وسياسات غير تقليدية، في مثل هذا الزمن، إحداها هي التخلي عن احتزال الدولة في الحكومة، وذلك ما لا يحدث.

أداء مختلط لبورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي

قال تقرير «الشال» الاقتصادي المتخصص ان اداء سوق الكويت للأوراق المالية كان مختلطا خلال الأسبوع الماضي مع تراجع عدد الصفقات المبرمة مقابل ارتفاع مؤشرات كل من القيمة والكمية للأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام.

واضاف التقرير الذي اعدته وحدة البحوث الاقتصادية في شركة «الشال» للاستشارات ان قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» كانت في نهاية تداول يوم الخميس الماضي بلغت نحو 444.1 نقطة وارتفاع بلغت قيمته 4.9 نقاط ونسبته 1.1 في المئة عن اقفال الاسبوع الذي سبقه وبانخفاض بلغ قدره 6.1 نقطة اي ما يعادل 1.4 في المئة عن اقفال نهاية عام 2011.

سكوت: الوضع في أوروبا يميل إلى الاستقرار

دبي - «CNN»: كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مدى تأثير الاستقرار النسبي الذي يشهده الاقتصاد الأوروبي على الدول العربية، وخصوصاً الخليجية منها، بعد أن شهدت السنوات الماضية تدفقا كبيرا للسيولة من الشمال إلى الجنوب، الذي اعتبر ملاذا آمنا من تخبطات الاقتصاد الأوروبي، وما ترتب على هذا التحرك من دفعة كبيرة للاقتصادات بالمنطقة. وفي هذا السياق، التقت CNN بالعربية البروفيسور في الاقتصاد ونائب العميد في مدرسة لندن للاعمال، اندرو سكوت، الذي قال إن «الوضع الاقتصادي باوروبا بدأ بالفعل بالاستقرار، إلا أن هذا الاستقرار يبقى هشا، وعليه فإن أي تغيير في الأوضاع المالية خلال العام 2013 لن يكون له تأثير كبير على المنطقة العربية».

وأضاف سكوت، في تصريح لموقع CNN بالعربية: «هناك العديد من العوامل التي لعبت دوراً مهماً في دعم اقتصادات المنطقة، وفي مقدمتها ضعف اقتصادات الدول المتقدمة، والمخاوف حول الملف الإيراني، ووفرة السيولة المقدمة من البنوك المركزية، بالإضافة إلى حجم المدخرات الكبير لهذه الدول». وفيما يتعلق بموضوع الاستثمارات الخليجية في الدول الأوروبية، قال سكوت إن «المناخ الاستثماري في المنطقة الأوروبية سيبقى متقلباً، طالما أن نهاية الأزمة الأوروبية لا تزال بعيدة المنال». وعلى صعيد المسيرة الاقتصادية للدول التي شهدت الربيع العربي، بين سكوت أن «الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول ستستمر على صعيدين، الأول استمرار مستويات الإنفاق الحكومي بالارتفاع لتغطية التوترات الاجتماعية، والثاني المضي نحو الاستقرار الاقتصادي بخطى ثابتة ولكن بطيئة».

تقرير: تعثر محادثات أزمة الميزانية الأمريكية أذكى المخاوف بشأن الطلب على النفط

تجدد المخاوف بشأن الطلب على النفط

«كونا»: رأى تقرير اقتصادي متخصص ان تعثر المحادثات الرامية الى تفادي أزمة الميزانية الأمريكية أذكى المخاوف في شأن الطلب على النفط في أكبر دولة مستهلكة له على مستوى العالم.

وقال التقرير الأسبوعي للمجموعة الدولية للوساطة المالية في رصده لحركة أسواق المال العالمية الصادر امس ان العقود الآجلة للنفط الأمريكي الخام هوت أكثر من «1» في المئة وانخفض مزيج «برنت» أكثر من دولار أمريكي بنهاية الاسبوع صوب 109 دولارات للبرميل.

وأضاف انه على مدار الاسبوع خلصت عقود النفط الامريكي لأقرب استحقاق التعاملات مرتفعة 1.93 دولار أو 2.2 في المئة وانخفض في ختام التعامل ببورصة «نايمكس» سعر عقود الخام الأمريكي الخفيف لتسليم فبراير عند التسوية 1.47 دولار أو 1.63 في المئة الى 88.66 دولارات للبرميل.

وذكر ان سعر عقود مزيج النفط الخام «برنت» لتسليم فبراير هبط عند التسوية 1.23 دولار أو 1.12 في المئة الى 108.97 دولارات للبرميل بعد أن جرى تداوله في نطاق من 108.66 دولار الى 110.28 دولارات وعلى مدار الاسبوع خلصت عقود «برنت» لأقرب استحقاق التعاملات منخفضة 0.18 دولار أو 0.16 في المئة. ولفت الى هبوط «برنت» 1.02 دولار ليسجل 109.18 دولارات قبل أن يتعافى قليلا ليجري تداوله عند 109.25 دولار للبرميل مشيرا الى ان أزمة الميزانية الأمريكية كان لها تأثير أكبر على الخام الأمريكي الذي هبط الى 88.81 دولار منخفضا 1.32 دولار للبرميل.

وزير النفط العراقي: إنتاجنا تجاوز مليون برميل هذا الشهر

عبدالكريم لعيبي

القاهرة «رويترز»: قال وزير النفط العراقي عبدالكريم لعيبي يوم السبت إن إنتاج العراق من النفط تجاوز 3.2 مليون برميل يوميا هذا الشهر وأبدى أمله في الوصول إلى اربعة ملايين برميل يوميا في 2014.

وأضاف في تصريحات للصحفيين على هامش اجتماع لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» «في العام القادم نخطط لإنتاج يقترب من 3.7 «ملايين برميل يوميا».

وأصبح العراق الذي يعيد بناء قطاع الطاقة لديه بعد عقود من الحرب والعقوبات ثاني أكبر منتج في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» بعد السعودية.

وساند البلدان مرشحين مختلفين لخلافة الليبي عبدالله البدري الأمين العام لمنظمة أوبك والذي تقرر عدم فترته لنهاية العام القادم.

وقال لعيبي «سيتجدد النقاش في الأشهر الأولى من العام الجديد... ينبغي أن يصدر «القرار» بنهاية مايو 2013». وتضغط السعودية لكي ينضم العراق إلى أي جولات قادمة من خفض المعروض قد تقررها أوبك لدعم الأسعار إذا ضعفت أسواق الطاقة.

وترفض بغداد ذلك مصرة على انها ينبغي ان تعود بالطاقة الإنتاجية إلى مستوى أربعة ملايين برميل يوميا الذي فقدته إبان الحرب مع إيران بين عامي 1980 و1988 وعشر سنوات من العقوبات الصارمة في التسعينيات والقتال داخلي منذ عام 2003.

وقال لعيبي «لم نصل إلى الحصة التي تحددت منذ 40 عاما، لم نصل إليها بعد.

«مسالة الحصص سيتعين بالتاكيد إعادة النظر فيها بناء على مؤشرات عديدة مثل الطاقة الإنتاجية والاحتياطيات وغيرها. من المعروف أن العراق ظل محروما لمستوات عديدة بسبب الحروب».